https://doi.org/10.26682/hjuod.2023.26.1.4
مجلة جامعة دهوك، المجلد: 26، العدد: 1 (العلوم الانسانية والاجتماعية)، ص 49-63، 2023

دور عمليات ألإندماج المصرفي في تحقيق إستدامة ألإئتمان المصرفي دراسة حالة مصرف ألأهلي ألأردني

موفق أحمد علي السيدية* و فراس مُحَمَّد فؤاد النقشبندي**
*قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية العلوم ألإدارية والمالية، جامعة جيهان/أربيل، اقليم كوردستان–العراق
**قسم تقنيات محاسبية، الكلية التقنية ألإدارية، جامعة دهوك التقنية، اقليم كوردستان–العراق

(تاريخ استلام البحث: 26 تشرين الاول، 2023، تاريخ القبول بالنشر: 22 كانون الثاني، 2023)

الخلاصة

تؤدي المصارف الكبيرة في الدول المتقدمة دورا كبيرا في النشاط ألإقتصادي لهذه الدول مثل الولايات المتحدة ألأمريكية و اليابان و بريطانيا إذ ظهرت العديد من هذه المصارف الكبيرة كفاءة عالية في أداء أنشطتها بسبب عمليات ألإندماج بين المصارف الصغيرة ألأمر الذي أدى لظهور مصارف أكثر قوة و تطورا من السابق، وعليه فان دراسة هذه الظاهرة في مجتمعنا أصبحت ظرورة ينبغي القيام بها بهدف ظهور قطاع مصرفي قوي له القدرة على الإستمرارية و النمو و تحقيق ألإستدامة في أنشطته.

وتم إجراء الدراسة و تقييمها في ظل الواقع المصرفي في ألأردن و من خلال أثارة تساولات و جوانب تمثل محاور يتم عرضها خلال الدراسة .

و تم تطبيق الدراسة في المصرف الاهلي ألأردني من خلال تحليل و دراسة التقارير الصادرة من مصرف موضوع الدراسة لسنوات قبل و بعد الإندماج و افترضت وجود علاقة إرتباط معنوية بين ألإندماج المصرفي و ألأستدامة ألإئتمانية في المصارف و توصلت الدراسة لعدة نتائج منها وجود علاقة إرتباط معنوية بين ألإندماج المصرفي و إستدامة ألإئتمان المصرفي حيث بلغ معامل ألإرتباط (0.905).

الكلمات الدالة: الإندماج،المصرفي، إستدامة ألإئتمان المصرفي، تعثر القروض

المقدمة

يمثل ظهور مصارف كبيرة و متطورة أمرا حيوياً للحد من ظاهرة التمصرف الصغير و ذو الطبيعة الكلاسيكية في ألأداء سواء كان على المستوى الدولي و ألأقليمي و المحلي.

و تؤدي المصارف الكبيرة و التي تعتمد على السبل الحديثة في ممارسة نشاطاتها المصرفية دورا كبيرا في النشاط ألإقتصادي بسبب كبر حجمها و إعتمادها على الوسائل الحديثة و تقديم القروض المصرفية لمختلف القطاعات. و لكي تكون المصارف ألأردنية بمستوى المصارف العالمية فإن الأمر يتطلب إجراء إندماج بين المصارف بهدف ظهور كيانات مصرفية قوية تمتلك امكانيات كبيرة ولها القدرة على مواجهة مشاكل التعثر فضلا عن إن ذلك سيكون لها دوراً رياديا في النشاط الإقتصادي و ذلك لأن تقوية المصارف من شانه ان يدفع العجلة الإقتصادية و يحقق الرفاهية الإقتصادية بشكل أكثر قوة من السابق، وما يجري في الدول العربية و منها ألأردن الذي يظم جهازه المصرفي عدداً كبيراً من المصارف الصغيرة ذات القدرات المحدودة في الصيرفة الشاملة و مواجهة حالات التعثر و تحقيق ألإستدامة في ألإئتمان أمراً يتطلب إعادة نظر في هيكلة جديدة للمصارف.

و يعد ألإندماج المصرفي من اهم السبل لهذه الهيكلة لتحقيق ألإستدامة في ألإئتمان و الحد من تعثر القروض و تحقيق الرفاهية ألإقتصادية لذا لجائت الكثير من الدول و منها الدول العربية كمصر و دول الخليج العربي و لبنان و ألأردن و غيرها إلى عمليات إندماج مصرفية.

المبحث ألأول

المنهجية و بعض الدراسات السابقة

اولا:منهجية الدراسة

تعد منهجية الدراسة الطريقة التي يتم من خلالها تحديد متغيرات الموضوع والكشف عن التداخل و العلاقات فيما بينها ونشوء العلاقات القوية ، وما يتوجب القيام به من

firas.mohammed@dpu.edu.krd ; mowaffak.alsaydia@cihanuniversity.edu.iq

خطوات بهدف تحديد هذه العلاقات بين المتغيرات، ولغرض استكمال البحث العلمي سيتم تناول المنهجية التي تم اعتمادها في عرض موضوع الدراسة ضمن ما يأتي :-

1- مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة في عدم الاستقرار في مسار الجهاز المصرفي و تأثيره السلبي على الاداء المصرفي، بناءعلى ماسبق ستركز الدراسة على دور الأندماج المصرفي في إستدامة ألإئتمان و الحد من تعثره مع التركيز على التساؤل الرئيسي الأتي :-

هل يؤثر الأندماج المصرفي في تحقيق إستدامة ألإئتمان و الحد من تعثره ؟ و من هذا التساؤل تتفرع مجموعة من التساؤلات ابرزها:-

أ- هل يؤدي الأندماج المصرفي إلى تحقيق إستدامة الأئتمان المصرفي؟

ب- هل الأندماج المصرفي يحد من تعثر القروض ؟

2- أهمية الدراسة

تاتي اهمية هذه الدراسة من اهمية موضوع تطوير القطاع المصرفي من خلال عمليات الأندماج المصرفي لتحقيق إستدامة الإئتمان و مواجهة مشاكل التعثر فهي من المواضيع المهمة في القطاع المصرفي كون أن عمليات الأندماج سوف تؤدي إلى تكوين مصارف كبيرة بقدرات أكبر من المصارف الصغيرة فضلاً عن حل ظاهرة المصارف الصغيرة نتيجة لولادة مصارف أكثر قوة من السابق تحقق العديد من المزايا و الايجابيات منها تقليص التكاليف و زيادة ألأرباح و الحد من تعثر القروض و تحقيق الإستدامة في ألأئتمان بعد عمليات الأندماج مع زيادة كفاءة المصارف المندمجة و مزايا اخرى، عليه فأن أهمية الدراسة تكمن فيما ياتي:-

أ- الجانب النظري: يمكن توضيح أهمية الدراسة من حيث الجانب النظري كما يأتي:-

- توضيح أهم السبل و الاليات اللازمة لعمليات الأندماج المصرفي و الحد من تعثر القروض وتحقيق أستدامته الإئتمان المصرفي و معرفة دور المصارف في تحقيق الرفاهية الإقتصادية و تحديد و تشخيص المعوقات التي تعرقل تحقيق إستدامة الإئتمان المصرفي.
- تقديم صورة واضحة عن عمليات الأندماج المصرفي و دورها في الحد من تعثر القروض و تحقيق الأستدامة.
- إظهار ما يوفره الأندماج المصرفي و أستدامة الإئتمان من ميزة إعطاء صورة جيدة عن اقتصاد البلد للعالم إذ ان الأندماج المصرفي يدل على تطور القطاع المصرفي و تكوين كيانات بنكية اكثر قوة من السابق.
- تقدم الدراسة توضيحاً لفلسفة الأندماج المصرفي و إستدامة الإئتمان و الحد من تعثره و التي تسهم في توضيح العلاقة بين ألإندماج المصرفي و إستدامة ألأئتمان و الحد من التعثر.

ب- الجانب الميداني: يمكن توضيح أهمية الدراسة الحالية من حيث الجانب الميداني بالنقاط الواردة أدناه :-

- تبني استراتيجية تطوير المصارف العاملة في البلد لتطويرها و ذلك من خلال عمليات الإندماج لتحقيق ألإستدامة ألأئتمانية و الحد من تعثر القروض.
- تقديم التوصيات اللازمة التي يمكن أن تساعد في معرفة تاثير الأندماج المصرفي على تحقيق إستدامة الإئتمان المصرفي و الحفاظ على القروض الممنوحة من التعثر.
- توفير المعلومات اللازمة لمدراء المصارف لتوجههم الى الأندماج المصرفي بأعتبار عمليات الأندماج يمكن ان تكون من السبل الأيجابية المؤدية لحل ظاهرة الصيرفة الصغيرة (التمصرف الزائد) و تحقيق ألأستدامة ألإئتمانية و نمو و أستمرارية المصارف.

3- أهداف الدراسة

انطلاقا من اهمية الدراسة فانها تسعى الى تحقيق مجموعة من ألأهداف ابرزها ما ياتي:-

أ- استعراض موضوع الأندماج المصرفي و تاثيره في تحقيق إستدامة الإئتمان المصرفي و الحد من تعثر القروض لتحديد مستوى استفادة المصارف من الأندماج المصرفي.

ب- بيان دور الاندماج المصرفي لتحقيق إستدامة الإئتمان و مواجهة تعثر القروض.

4- فرضيات الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة و معالجة مشكلاتها تم صياغة فرضيات الدراسة و كما يلي:-

أ- فرضيات ألإرتباط : توجد علاقة إرتباط معنوية ذات دلالة احصائية بين ألإندماج المصرفي يمثله المتغير المستقل (ودائع الزبائن) و الإستدامة الإئتمانية بإعتبارها المتغير التابع و من هذه الفرضية تنبثق الفرضيات الفرعية التالية :-

- توجد علاقة إرتباط معنوية ذات دلالة أحصائية بين ألإندماج المصرفي و مجموع الودائع.
- توجد علاقة إرتباط معنوية ذات دلالة أحصائية بين ألإندماج المصرفي و الأرباح المدورة.
- توجد علاقة إرتباط معنوية ذات دلالة أحصائية بين ألإندماج المصرفي و الموجودات.
- توجد علاقة إرتباط معنوية ذات دلالة أحصائية بين الإندماج المصرفي وألإئتمان الممنوح.

ب- فرضيات التاثير: تؤثر عمليات الإندماج المصرفي المتمثلة بالمتغير المستقل (ودائع الزبائن) في ألإستدامة ألإئتمانية و من هذه الفرضيات تنبثق الفرضيات التالية:-

- يوجد أثر أيجابي ذات دلالة أحصائية للاندماج المصرفي على مجموع الودائع.
- يوجد أثر أيجابي ذات دلالة أحصائية للاندماج المصرفي على ألأرباح المدورة.
- يوجد أثر أيجابي ذات دلالة أحصائية للاندماج المصرفي على مجموع الموجودات.
- يوجد أثر أيجابي ذات دلالة أحصائية للاندماج المصرفي على ألإئتمان الممنوح.

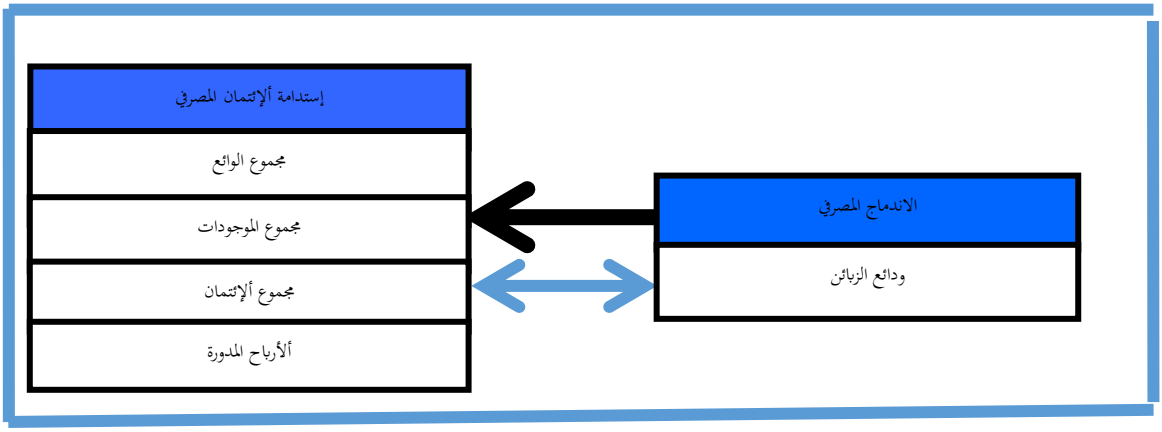

الشكل (1)-:أنموذج الدراسة

المصدر:إعداد الباحثين

5- المصادر الأساسية للدراسة

وتشمل علي مايلي:-

البيانات الاولية: تتضمن البيانات التي تم الحصول عليها من التقارير الصادرة من المصرف الأهلي الأردني بإعتباره حالة دراسية للبحث.

المصادر النظرية و الدراسات: تتمثل في المراجع ، الكتب ، الدراسات السابقة ، والبحوث المنشورة و غيرها.

6- حدود الدراسة

أ- الحدود المكانية : و تشمل المصرف الاهلي الاردني كدراسة حالة لتجربة ألإندماج التي خاضها المصرف عام (2005).

ب- الحدود الزمانية: تشمل الحدود الزمانية الفترة مابين عامي (2005-2021).

7- منهج الدراسة

أعتمد المنهج التحليلي لأختبار فرضيات الدراسة و ذلك من خلال إيجاد معامل ألإرتباط و معامل التأثير.

المبحث الثاني

بعض الدراسات السابقة المتعلقة بمتغيرات الدراسة

اولا: بعض الدراسات السابقة المتعلقة بالإندماج المصرفي

1- الدراسات العربية

دراسة العلياوي و الجابري (2018) بعنوان (قدرة ألأندماج المصرفي في الحد من الفشل المالي دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية الخاصة في العراق)

كان الهدف من اجراء هذه الدراسة التعرف على الفشل المالي و ألأندماج المصرفي و معرفة الخيارات الناجحة للمصارف العراقية خاصة للمصارف التي تعاني من الفشل المالي اضافة لتحديد الكلفة من الناحية النقدية و تبادل ألأسهم لمعرفة قيمة المصارف بعد عملية ألأندماج باعتبار ان الفشل المالي يهدد المصارف التي تتعرض للتعثر نتيجة لسياسات اقراضية خاطئة و الدور الكبير الذي يلعبه القطاع المصرفي في اقتصاديات الدول و بالمقارنة مع القطاعات ألأقتصادية ألأخرى ان رؤوس ألأموال المستثمرة في القطاع المصرفي اكبر من رؤوس ألأموال في القطاعات ألأخرى في العراق مما يؤدي ان تكون ألأسهم المتداولة في القطاع المصرفي اكبر من القطاعات ألأقتصادية ألأخرى، و كانت الحدود الزمانية خلال عامي (2007–2014) اما الحدود المكانية كانت المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية و توصلت الدراسة لعدة نتائج منها عزوف العديد من المصارف عن ألأندماج المصرفي بسبب سؤ ألأوضاع ألأمنية في العراق رغم وجود القوانين و التشريعات التي تعتبر تسهيلات لعمليات ألأندماج المصرفي.

دراسة الجبوري و المحمداوي (2018) بعنوان (أهمية ألإندماج المصرفي للنهوض بالمصارف العراقية المتعثرة و المتلكئة بإستخدام نموذج الإنحدار اللوجستي)

تهدف هذه الدراسة لمعرفة أثر الإندماج المصرفي في تحسين أداء الجهاز المصرفي في العراق بالرغم من المعيقات التي تواجهها البنوك العراقية و التعرف على المؤشرات التي تحدد البنوك المستعدة للإندماج، تم الحصول على البيانات من خلال التقارير المالية الصادرة من المصارف المبحوثة إضافة إلى التقارير و البيانات و النشرات المنشورة من قبل البنك المركزي العراقي خلال المدة بين عامي (2013–2015)، توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها إن عمليات ألإندماج المصرفي ما بين المصارف العراقية تؤدي إلى تفادي المصارف العراقية لخطر التصفية و ألإفلاس لأن من نتائج ألإندماج المصرفي ولادة مصارف كبيرة تحقق السيولة و منافسة قوية تعمل كمصارف دولية تحقق أرباح أكبر من السابق و إن متغير كفاية رأس المال هو المتغير الوحيد الذي يتم ألإعتماد عليه لتحديد المصارف المستعدة للإندماج.

2- الدراسات الاجنبية

دراسة Hachem & Sujud (2018) بعنوان (Effect of Mergers and Acquisitions on Performance of Lebanese Banks)

اجريت هذه الدراسة بهدف معرفة تاثير عمليات الأندماج على على اداء المصارف اللبنانية من خلال اجراء مقارنة بين ربحية المصارف المندمجة قبل و بعد الأندماج، و تم تطبيق الدراسة على مصرفي ساردار و مصرف عودة في لبنان و توصلت الدراسة لعدة نتائج منها ان عمليات الأندماج بين المصارف في لبنان لاتؤثر بشكل كبير في ربحية و العائد على الموجودات و العائد على حقوق الملكية في البنوك المندمجة في لبنان المصارف و ان هذه العمليات لم تؤدي لتحسين الربحية و العائد على حقوق الملكية و العائد على الموجودات بسبب عدم اجراء دراسات جدوى قبل عمليات الأندماج و لكن لهذ العمليات تاثير ايجابي على كفاية راس المال و السيولة و كفاءة الأدارة و جودة موجودات البنك .

دراسة Nogales & Others (2020) بعنوان (The Impact of Finance Mergers and Acquisitions On Short Term Performance Of Acquiring Companies)

هدفت هذه الدراسة لمعرفة تأثير عمليات ألأندماج و ألأستحواذ على اسهم الشركات المندمجة بالتركيز على المنظمات المالية في بريطانيا و كذلك معرفة العوامل المؤثرة في عمليات ألأندماج و الأستحواذ سواء كانت المنظمات المندمجة محلية او اجنبية، و تم أجراء هذه الدراسة على 100 حالة

أندماج و أستحواذ في بريطانيا و أيرلندا بين عامي (2000 – 2019)، و وفق نظرية كفاءة السوق المالية بانه لايمكن تحقيق عوائد غير طبيعية في السوق المنظمة و ان اسعار السهم تعكس وفق للمعلومات و بناء على ذلك تم صياغة فرضية الدراسة بوجود تأثير عمليات الأندماج و ألأستحواذ على اسعار أسهم الشركات المندمجة و توصلت الدراسة الى نتيجة مفادها أن عمليات ألأندماج و ألأستحواذ تؤدي الى زيادة قيمة أسهم الشركات المندمجة خاصة أذا كانت عمليات ألأندماج مع المنظمات ذات راس مال كبير و كذلك ان الشركات العاملة داخل بريطانيا يكون تأثير عمليات ألأندماج و ألأستحواذ لها تأثير أكبر على اسعار الأسهم من شركات تعمل خارج بريطانيا و السبب في ذلك أن الشركات داخل بريطانيا تعقد صفقات ذات ارباح اكبر من الصفقات التي تعقدها الشركات العملة خارج بريطانيا.

ثانيا :بعض الدراسات السابقة المتعلقة بالإستدامة ألإئتمانية

1- الدراسات العربية

دراسة الهاشمي (2017) بعنوان(إستدامة ألإئتمان المصرفي خلال ألأزمة المالية 2008 و العوامل المؤثرة فيها دراسة في عينة من المصارف العربية للمدة من 2006-2010)

هدفت هذه الدراسة لمعرفة العوامل المؤثرة في ألإستدامة ألإئتمانية في المصارف فضلا عن معرفة مفهوم ألإستدامة و اركانها و شروطها و عرفة تأثير الودائع المصرفية في الأستدامة ألإئتمانية حيث افترضت الدراسة إن لمتغيرات راس المال و الودائع و السيولة تحقيق استدامة ألإئتمان المصرفي، شملت عينة الدراسة عدد من المصارف العاملة في الخليج العربي و العراق و ألأردن و كانت مدة الدراسة بين عامي (2006-2011) و توصلت الدراسة لعدة نتائج منها إن ألأستدامة ألإئتمانية تشكل الاساس في بقاء المصارف و استمراريتها و تقديم الخدمات بكفاءة و فاعلية في المستقبل مع تحقي الارباح و اعتمادها على استراتيجية تنويع مصادر الدخل و الوقوف عن كثب لسداد أقساط القروض و فوائدها فضلا عن مساعدة المنظمات سواء كانت حكومية او غير حكومية للمصرف لتحقيق الإستدامة ألإئتمانية.

2- الدراسات ألأجنبية

دراسة Moyo (2020) بعنوان (Financial Sustainability Liquidity And Outreach Of Deposit-Taking Microfinance Institutionds: Evidence From)

هدفت هذه الدراسة تحقيق الاستدامة ألإئتمانية في المصرف رغم وجود ودائع صغيرة الحجم و تحليل العلاقة بين السيولة و تأمين الودائع و معرفة تأثير الودائع الصغيرة في تحقيق ألإستدامة ألإئتمانية، و تم الحصول على معلومات ل 64 مؤوسسة تمويل الصغيرة ل 18 بلد من افريقيا خلال المدة بين عامي(2006–2017).

توصلت الدراسة لعدة نتائج منها أن تحقيق ألإستدامة ألإئتمانية ياتي من خلال سعي المؤسسات المالية و المصرفية بخفض التكاليف و خفض مخصصات الديون المشكوك فيها و السعي لرفع جودة المحفظة ألإستثمارية في المصارف فضلا عن أن تأمين الودائع سوف يساهم في تقليل مخاطر السيولة.

المبحث الثالث

ألإندماج المصرفي و ألإستدامة ألإئتمانية

أولا:ألإندماج المصرفي

1– مفهوم الاندماج المصرفي

تطرق العديد من الباحثين الى مفهوم ألأندماج المصرفي (Banking Merger) في العديد من الدراسات و البحوث تنوعت صياغاتهم وفق نظراتهم العلمية للظاهرة و ألإندماج المصرفي سواء كان (عمودي ، أفقي ، طوعي أو قسري) يبين (Hachem & Sujud :2018 ،70) ألإندماج المصرفي بأنه ممارسة النشاطات التي تؤدي الى توحيد مصرفين أو أكثر منفصلين عن بعضهم و ذلك بهدف تحقيق النمو و ألأستدامة

و بحسب (العلياوي و الجابري،2018: 418) فالإندماج هو العملية التي تتسم بالتكامل ألأداري الذي يقود الى زيادة القوة التنافسية للمصرف الحديث والذي جاء نتيجة اتحاد مصرفين أو أكثر للحصول على منافع أكبر في المستقبل.

و من وجهة نظر (Nogales & Others:2020،7) فإن ألإندماج المصرفي هو عملية المزج بين مصرفين أو اكثر بعد موافقة الأطراف المندمجة لتشكيل مصرف أقوى.

و بحسب (نبيلة،2017: 80 – 82) فان ألأندماج المصرفي يحقق مزايا عديدة سواء كان للمصرف المندمج أو المصرف الدامج و هذه ألأيجابيات هي:-

أ- تحسن ربحية المصارف ذات ألأدارة الضعيفة اي المصارف المتعثرة وزيادة ارباحها بعد تحقيق كفاءة في ألأرباح و في خفض التكاليف و خاصة كلفة الحصول على التمويل التي يتم الحصول عليه من مصادر متنوعة .

ب- تزداد قدرة المصارف في تقديم نشاطات أكبر و لعدد كبير من الزبائن و تزداد قدرتها على التنويع الجغرافي و التوسع في الفروع المصرفية القائمة.

ت- توجه الأدارة الى الأهتمام بالزبائن و تعظيم العائد على حقوق الملكية بدلا من الأهتمام باتخاذ القرارات مركزيا و بالتالي تسعى إدارة المصرف الجديد زيادة قيمة اسهم المصرف في الأسواق المالية بعد زيادة ربحيتها.

ث- بسبب إتفاقية تحرير الخدمات المصرفية و ظهور العولمة و تأثيرها على النشاط المصرفي أتجهت المصارف الى تقديم الخدمات بشكل سريع و دقيق و جودة عالية و هذه الاسباب أدت الى حصول المصرف الجديد الناتج عن إلأندماج لمركز تنافسي قوي في الساحة المصرفية.

ج- بسبب قدرة المصرف لتحقيق معدلات نمو عالية و التوجه نحو التنويع الجغرافي أصبح بإمكان المصارف تحقيق أقتصاديات الحجم الكبير بعد عمليات ألأندماج المصرفي.

ح- بسبب تنويع الخدمات المصرفية و قدرة المصارف على تشكيل أحتياطيات رأسمالية تولد دعم في المركز المالي للمصارف و بالتالي قوة لدى المصارف لمواجهة ألأزمات المالية و مواجهة مخاطر العمل المصرفي.

خ- توظيف العاملين ذوي الكفاءة العالية و إلأعتماد على تكنلوجيا متقدمة مما يؤدي لخفض تكاليف النشاط المصرفي و توجه المصرف الجديد الى إجراء بحوث بهدف تطوير النشاط المصرفي.

د- مواكبة المصرف الجديد لمتطلبات لجنة بازل المتعلقة بكفاية رأس المال.

ذ-تطوير نظم إدارة المصارف المندمجة و ذلك بتحسين بيئة العمل المصرفي و توزيع الموارد بالشكل الذي يتفق مع عمل المصارف.

أما سلبيات ألإندماج المصرفي فيبين (ريحان،2006 :433) بانه قد تكون هناك ثقافات مختلفة بين موظفي المصارف المندمجة و بذلك من الصعب مزج هذه الثقافات بينهم و بالتالي تكون هناك صعوبة في التعامل بين موظفي المصارف المندمجة و كذلك ظهور ألإحتكار في القطاع المصرفي و كذلك شعور الزبائن عند حصولهم على الخدمة المصرفية بالبيروقراطية و انخفاض الأهتمام بالزبائن بسبب زيادة حجم المصرف، تسريح عدد من العاملين في المصارف المندمجة جراء عمليات ألأندماج و هذا يقود لأرتفاع البطالة، التوجه نحو ألأحتكار في العمل المصرفي .

ثانيا:الإستدامة ألإئتمانية

1- ماهية إستدامة ألإئتمان المصرفي و مبادئها

تطرق العديد من الباحثين لمفهوم ألإستدامة ألإئتمانية إذ يبين (Ek,2011:13).إن ألإستدامة ألإئتمانية في المصارف هي إعتماد المصارف على مواردها في إدارة عملياتها و خاصة في منح القروض دون اللجوء لطلب المساعدة من ألأطراف الخارجية إضافة الى تبادل المعلومات المتعلقة بالتمويل بين المصارف المستدامة و بعبارة اخرى إن ألإستدامة ألإئتمانية هي قدرة المصارف في تغطية تكاليف نشاطاتها بهدف البقاء و إلإستمرار لأطول فترة زمنية من خلال تقديم الخدمات التي تحقق للمصرف العوائد دون تقديم مساعدات من الجهات الخارجية أو من الحكومة .

و من وجهة نظر (الهندي،2013:18) إن إلإستدامة ألإئتمانية تكمن في مقدرة المصارف في الحصول على الموارد المالية و تأمين الحصول عليها و إنفاق هذه ألأموال على نشاطاتها بالشكل الذي يحقق الكفاءة و الفاعلية و بذلك لابد أن تعتمد المصارف على تنويع مصادر التمويل و أنفاق أموالها حسب ألأولويات.

و بحسب (Chakiza,2015:8) بأنها العمود الفقري التي ترغب المؤسسات المالية و منها المصارف الوصول اليها لأن ألإستدامة ألإئتمانية تعتبر مقياس لمدى كفاءة إدارة المؤسسات ألأقراضية في تغطية تكاليف نشاطاتها و إستمرار تقديمها للقروض.

و يبين (Korzeb&Medina,2:2019) بأنها دخول المصارف في المشاريع التي تحقق الرفاهية ألأقتصادية للمجتمع من خلال دعمها للمشاريع الخيرية كالمشاريع التعليمية و الثقافية و الفنية و الرياضية و تحقيق ألأرباح من هذه العمليات حيث إن دخول المصارف للنشاطات الخيرية و مساهمة المصارف في تنمية المجتمع يساعد المصرف لجذب زبائن و تحقيق الأرباح و بالتالي الإستمرارية في تقديم الخدمات كل هذا يمثل المسؤولية ألإجتماعية للمصرف.

أما أهمية ألإستدامة ألإئتمانية فتشير الدراسات إن موضوع إستدامة ألإئتمان المصرفي لقي أهتماماً كبيرا خاصة في الثمانينيات من القرن الماضي حيث سعت المؤسسات المالية دعم نشاطاتها إعتماداً على مواردها وأنقسمت ألإستدامة إلى اربعة محاور رئيسة المحور ألإقتصادي و المالي و المؤسسي و المحور الرابع محور المقترض و كان محور المالي ألأكثر أهمية لأن إلإستدامة ألإئتمان ألأساس في استدامة المؤسسات و بالتالي تحقيق ألإستدامة على مستوى ألإقتصاد (Moyo,2019:59).

و بحسب (Tucker,2001:107) يوجد إختلاف على مستوى النجاح للإستدامة ألإئتمانية خاصة فيما يخص القروض الصغيرة لإن الإستدامة ألإئتمانية تعد ألأساس لأستمرارية المصارف في نشاطاتها و تم تحديد العمل بإلإستدامة ألإئتمانية من خلال منح المصارف قروض صغيرة و ذلك بهدف إستفادة ذوي الدخول المحدودة من التمويل و تغطية حاجاتها و الدخول في مشاريع إستثمارية صغيرة و بذلك يمكن القول إن الإستدامة ألإئتمان لدى المصارف تعد سبيلاً في تحقيق ألأهداف على المدى الطويل.

و يبين (Harrison,2012:10) إن تطبيق ألإستدامة ألإئتمانية في المصارف يحقق الكفاءة و الفاعلية و المواءمة بينهما و إن تطبيق ألإستدامة المالية يؤدي لتحقيق الرفاهية ألإقتصادية و تطوير البنية التحتية للإقتصاد.

و بحسب (الطائي و اخرون،2015: 212–213) إن ألإستدامة ألإئتمانية تعتبر من الإستراتيجيات المهمة لتعزيز الميزة التنافسية في المصارف حيث إن هذه ألأستراتيجية تساهم في تعظيم قيمة المصارف و الحفاظ على إمكانياتها المستقبلية و التي تبداء برضا الزبائن و تنتهي باصحاب المصالح و هي بهذا تمثل جانباً من حوكمة المصارف.

و يرى (الهاشمي،27–2017:26) إن أهمية ألإستدامة ألإئتمانية تأتي من خلال حصول المصارف على التمويل إعتماداً على مصادر متنوعة للتمويل و إلإيرادات و و تحقيق الكفاءة و الفاعلية في عمليات ألإنفاق و على المستوى الدولي على المصارف أن تتأقلم في تغيير أذواق الزبائن و التوجه نحو التجارة ألألكترونية و ظهور قوانين و تشريعات جديدة و بذلك لابد للمصارف أن تتخذ من توجهات ألأستدامة الدولية و فهم مصطلحات الإبتكار المالي و الحوكمة و تطوير القطاع المصرفي والتي أصبحت من المواضيع المهمة في الدراسات المالية و بذلك أصبحت ألإستدامة ألإئتمان في المصارف هدفاً تسعى المصارف بلوغها من أجل تحقيق ميزة تنافسية.

ويوجد عدد من المبادئ الخاصة بالإستدامة ألإئتمان المصرفي و هذه المبادئ حسب (أدم و أخرون،2021: 78–79)هي:-

أ– مبدأ ألأبعاد الثلاثة: و يركز هذا المبدأ على قيام المصارف بتصميم الخدمات المصرفية و تطويرها بالشكل الذي يلبي حاجات ألأفراد في المجتمع و سعيها في حماية البيئة و تحقيق الأرباح.

ب– مبدأ التحفيز: و يعني تحفيز الأفراد في المجتمع العمل في خدمة إقتصاد البلد و تبني المصارف أستراتيجية تقوية العلاقات مع الزبائن.

ت– مبدا العلاقات طويلة ألأجل: بهدف فهم النشاطات ألإستثمارية للزبائن و المخاطر التي تتبع هذه النشاطات لابد من تحليل المخاطر التي يواجهها الزبون و لتحقيق أهدافهم

التجارية و هذا يتطلب عمل علاقات طويلة الأجل مع الزبائن.

ث- مبدأ التكييف: توجد هناك العديد من المشاكل التي تواجهها المصارف من البيئة الخارجية و بذلك على المصارف مواجهة هذه التحديات و التكييف مع التغيرات التي تحصل في البيئة الخارجية للحفاظ على نشاطاتها و تحقيق ألإستمرارية و النمو.

ج- مبدأ الحوكمة و الشفافية: تسعى المصارف المستدامة في تطبيق مبادئ الحوكمة مع إعتماد مبدأ الشفافية في النشاط ألإداري و إعداد التقارير المالية من مبادئ ألإستدامة ألإئتمانية لأن الحكم الرشيد و إتباع الشفافية من قبل إدارة المصارف من شانها ان يؤدي لزيادة ثقة الأفراد بالمصرف و زيادة تعاملاتهم المالية معها.

2- شروط و مؤشرات ألإستدامة ألأئتمانية

وفق (Gelder&Stchele,2011:2) إن شروط الإستدامة الإئتمانية في المصارف تتمثل القدرة على تحمل التكاليف و تحقيق العوائد من القروض و زيادة السيولة و تنشيط الجانب الترويجي لأنشطة المصرف.

و هنا تحتاج المصارف الصغيرة غلى تبني ستراتيجية ألإندماج المصرفي لتحقيق مستوى مناسب من الإستدامة المالية.

أما أهم مؤشرات ألإستدامة ألأئتمانية بحسب (راهي و سلمان،2021: 5) هي:-

أ- مؤشر نمو الموجودات المصرفية Banking Assets Growth Index: يعد مؤشر نمو الموجودات المصرفية من المؤشرات المهمة على مستوى المصارف عالمياً حيث يتمتع بمكانة كبيرة لدى المصارف الكبرى و يمكن قياس هذا المؤشر وفق المعادلة التالية:-

$$Mg= (M1-M/M)$$

حيث ان :

M1= مجموع موجودات السنة الحالية

M= مجموع موجودات السنة السابقة

مؤشر نمو الودائع المصرفية Banking Deposits Growth Index: تمتلك الودائع أهمية كبيرة لدى المصارف بإعتبارها من مصادر التمويل الرئيسة في المصارف و يلعب معدل نمو الودائع دوراً كبيراً في تحقيق الإستدامة. و يقاس هذا المؤشر وفق المعادلة التالية:-

$$Ag= (A1-A/A)$$

حيث إن :

A1= مجموع موجودات السنة الحالية

A = مجموع موجودات السنة السابقة

مؤشر نمو ألإئتمان المصرفي Banking Credit Growth Index: يعتبر مؤشر القروض المصرفية من المؤشرات المهمة للإستدامةألإئتمانية و ذلك بسبب تمويل المصارف للقطاعات ألإقتصادية من خلال منح القروض المصرفية فكلما زاد حجم ألإئتمان المصرفي كلما أدى لتحقيق الرفاهية ألإقتصادية و يمكن قياس هذا المؤشر وفق المعادلة التالية:-

$$Eg=(E1-E/E)$$

حيث أن :

E1= مجموع القروض الممنوحة في السنة الحالية

E= مجموع القروض الممنوحة في السنة السابقة

المبحث الرابع

الجانب العملي

اولا: نبذة مختصرة عن المصرف

تأسس المصرف ألأهلي ألأردني سنة (1955) في العاصمة ألأردنية عمان برأس مال قدره (350000) دينار أردني حيث يعد أول مصرف أردني و سادس شركة أردنية مساهمة إذ بلغ عدد الاسهم عند تأسيس المصرف (20000) سهم و يعتبر البنك ألأهلي ألأردني داعماً للاقتصاد من خلال الدور المحوري للمصرف في تطوير المنظومة المصرفية ألأردنية فضلا عن تقديمه العديد من الخدمات المصرفية للزبائن و يتبع المصرف أستراتيجية التنويع بامتلاكه لقطاعات مصرفية عديدة تقدم الخدمات لمختلف القطاعات ألأقتصادية و لكي ينال المصرف رضى الزبائن تسعى إدارة المصرف لتقديم الخدمات بشكل سريع و بكفاءة عالية و خلال هذه المدة سعى المصرف

لتطوير قدرات الموظفين و الدليل لذلك إدخال الحاسوب ألألى في العمل المصرفي سنة (1982) ، و نتيجة لنجاح إدارة المصرف في تحقيق ألأرباح ازداد رأس المال من سنة لأخرى حيث بلغت قيمته سنة (2003) أكثر من (49) مليون دينار اردني و في سنة (2004) بلغ رأس المال (60) مليون دينار اردني اما في سنة (2005) بعد أندماج المصرف مع مصرف الاعمال الاردني بلغ رأس المال أكثر من (82) مليون دينار أردني. و استمر المصرف بالنمو و بزيادة راس المال حتى وصل سنة (2021) لأكثر من (200) مليون دينار اردني فضلا عن الزيادة المستمرة في حجم الودائع و ألأئتمان الممنوح طيلة هذه الفترة.فهل يا ترى جاء هذا التطور نتيجة لعملية ألإندماج؟ هذا ما سيتم محاولة الوصول اليه ضمن هذا المبحث و كما يلي:-

ثانيا:دراسة حالة المصرف قبل الإندماج

يبين الجدول(1) بيانات عن متغيرات الدراسة قبل عملية ألإندماج بين المصرف ألأهلي ألأردني مع مصرف ألأعمال الأردني .

جدول (1):-بيانات حول متغيرات الدراسة قبل الإندماج المبالغ بوحدة مليون دينار أردني

ت	السنة	اجمالي ودائع الافراد		اجمالي ودائع عموم الزبائن		اجمالي الارباح المدورة		اجمالي الموجودات		اجمالي الائتمان		استدامة ألإئتمان	
		المبلغ (X1)	نسبة النمو %	المبلغ (Y1)	نسبة النمو%	المبلغ (Y2)	نسبة النمو %	المبلغ (Y3)	نسبة النمو %	المبلغ (Y4)	نسبة النمو %	المبلغ (Y5)	نسبة النمو %
1	2002	819		1,036		-1.31		1,385		429		4,243	
2	2003	1,011	23	1,055	1.8	-1.26	-3.81	1,572	13.5	420	2.1-	4,260	0.4
3	2004	1,261	24	1,305	23.7	3.75	3.98	1,672	6.4	425	1.2	4,983	17.0

المصدر:إعداد الباحثين إعتمادا على التقارير الصادرة من المصرف ألأهلي ألأردني.

عند ملاحظة الجدول (1) يتبين إن اجمالي ودائع الافراد ارتفع سنة (2003) مقارنة مع سنة (2002) بنسبة (23%) و ليرتفع سنة (2004) بنسبة (24%) فيما يخص اجمالي الودائع بلغت قيمته سنة (2002) (1,036) مليون دينار أردني ليرتفع بنسبة (1.8%) سنة (2003) لتصل الى (1,055) مليون دينار اردني و في سنة (2004) بلغ اجمالي الودائع (1,305) مليون دينار أردني لينمو أجمالي الودائع بنسبة (23.7%) وكان المصرف يعاني من نقص في الارباح المدورة حيث انخفضت الارباح المدورة سنة (2002) بقيمة (1.31) ميون دينار اردني و في سنة (2003) انخفض حجم الارباح المدورة بنسبة (3.81%) و ارتفع حجمها سنة (2004) ليصل الى (3.75) مليون دينار اردني لتكون نسبة النمو (398%)، أما مجموع الموجودات فقد ازداد سنة بعد أخرى حيث بلغ في سنة (2003) حوالي(1,572) مليون دينار اردني مقارنة مع سنة (2002) البالغة مجموعها (1,385) مليون دينار اردني بسبة نمو (13.5) اما في سنة (2004) بلغت نسبة نمو مجموع الموجودات (6.4%) ليصل مجموعها الى (1,672) مليون دينار، و قد انخفض اجمالي الائتمان سنة (2003) مقارنة بسنة (2002) بنسبة (2.1%) و ليرتفع سنة (2004) بنسبة (1.2%) ليبلغ قيمته (425) مليون دينار اردني أما الاستدامة ارتفعت سنة (2003) بنسبة (0.4%) اما في سنة (2004) ارتفعت بنسبة (17%)

جدول (2): –بيانات حول متغيرات الدراسة بعد الإندماج المبالغ بوحدة مليون دينار أردني

ت	السنة	اجمالي ودائع الافراد		اجمالي ودائع الزبائن		اجمالي الارباح المدورة		اجمالي الموجودات		اجمالي الائتمان		إستدامة الإئتمان	
		المبلغ (X1)	نسبة النمو %	المبلغ (Y1)	نسبة النمو %	المبلغ (Y2)	نسبة النمو %	المبلغ (Y3)	نسبة النمو %	المبلغ (Y4)	نسبة النمو %	المبلغ (Y5)	نسبة النمو %
1	2005	1,071		1,291		22		1,675		560		3,548	
2	2006	1,090	1.7	1,328	2.8	24	8.4	1,741	4.0	622	11	3,715	4.71
3	2007	1,243	14.0	1,534	15.5	15	-37.5	1,976	13.5	739	18.9	4.264	14.78
4	2008	1,374	10.5	1,642	7.1	18	17.7	2,106	6.6	890	20.3	4,656	9.19
5	2009	1,518	10.5	1,805	9.9	19	7.9	2,256	7.1	981	10.2	5,061	8.70
6	2010	1,664	9.6	1921	6.4	22	17.1	2,520	11.7	1,067	8.7	5,530	9.27
7	2011	1,705	2.5	2,055	6.9	26	18.0	2,362	-6.3	1,178	10.5	5,621	1.65
8	2012	1,797	5.4	1,817	-13	26.2	0.8	2,380	0.8	1274	8	4,397	-21.7
9	2013	1,461	-18.7	1,473	-18.9	25	-4.8	2,703	13.5	1,188	-6.7	5,390	22.58
10	2014	1,523	4.2	1,652	12.15	41	59.7	2,315	-14.3	1,201	1.1	5,209	-3.36
11	2015	1,782	17.0	1,813	9.7	39	-5.3	2,495	7.8	1,227	2.2	5,574	7.01
12	2016	2,067	16.0	2,125	17.2	23	-41.2	2,816	12.9	1,447	17.9	6,411	15.02
13	2017	1,919	-7.2	1,997	-6.0	25	8.3	2,729	-3.1	1,484	2.5	6,235	-2.75
14	2018	1,912	-0.4	2,010	0.6	35	41.6	2,783	2.0	1,425	-4.0	6,253	0.29
15	2019	1,864	-2.5	2,014	0.2	42	20.4	2,763	-0.7	1,369	-3.9	6,188	-1.04
16	2020	1,904	2.2	2,048	1.7	44	5.7	2,846	3.0	1,370	0.07	6,308	1.94
17	2021	2,004	5.2	2,166	5.7	48	8.5	2,953	3.8	1,358	-0.9	6,525	3.44

المصدر:إعداد الباحثين إعتمادا على التقارير الصادرة من المصرف ألأهلي ألأردني.

عند ملاحظة الجدول (2) يتبين إنخفاض ملحوظ في أجمالي ودائع الزبائن بعد عملية الاندماج إذ انخفضت ودائع الزبائن من (1,262) مليون دينار اردني سنة (2004) إلى (1,071) مليون دينار أردني سنة (2005) و السبب في ذلك إنخفاض ثقة عدد من الزبائن بالمصرف الجديد فتم سحب جزء من الودائع من المصرف و لكن بعد تحقيق المصرف الجديد النجاح في العمل المصرفي و المتمثل بتحقيق الارباح وتقديم الخدمات بشكل كفؤ أرتفع مجموع ودائع الافراد بشكل تدريجي سنة بعد أخرى إذ وصل مجموع ودائع الزبائن سنة (2012) الى (1,797) مليون دينار أردني و لكن في سنة (2013) و بسبب إندلاع ثورات الربيع العربي و نتيجة لحرص الافراد على ودائعهم انخفضت ودائع الافراد بنسبة (18.7%) و بسبب عمليات السحب النقدي بلغ مجموع ودائع الزبائن (1,461) مليون دينار اردني و بعد ذلك استمرت ودائع الافراد بالزيادة لغاية سنة (2016) إذ بلغت ودائع الزبائن (2,067) مليون دينار اردني لتنخفض سنة (2017) بنسبة (7.2%) ليصبح مجموع ودائع الافراد (1,919) مليون دينار اردني و ليستمر بالانخفاض حتى وصل سنة (2019) الى (1,864) مليون دينار اردني و السبب في ذلك لتباطؤ عدد من القطاعات الاقتصادية الاردنية مثل قطاع الزراعة و الكهرباء و في نشاطاتها خلال المدة مابين سنتي (2017–2019) ما ادى لسحب الافراد المتعاملين مع هذه القطاعات اموالهم من المصارف و بعد تعافي اداء القطاعات المذكورة ارتفع مجموع ودائع الأفراد ليبلغ سنة (2021) ما قيمته (2,004) مليون دينار أردني، و فيما يخص اجمالي الارباح المدورة يتبين من الجدول (2) أن هناك نمو في الارباح المدورة في سنتي (2005 و 2006) الا انها شهدت انخفاض سنة (2007) بسبب صدور قرار من ادارة البنك بتوزيع الارباح بمقدار (10.5) مليون دينار اردني على حملة الاسهم و بعدها استمرت الارباح المدورة بالزيادة لغاية سنة (2013) إذ انخفضت الارباح المدورة بنسبة (4.8) بسبب دفع المصرف الضرائب المفروضة عليه كما و في سنة (2014) أرتفعت الارباح المدورة (59.7%) مقارنة بسنة (2013) حيث بلغت الارباح المدورة (41) مليون دينار اردني و انخفضت الارباح المدورة في سنتي (2015 و 2016) حيث تم سداد الضرائب المفروضة على المصرف سنة (2015) اما في سنة (2016)

قررت إدارة المصرف توزيع (16) مليون دينار اردني على حملة ألأسهم و بعدها استمرت الارباح المدورة بالنمو لغاية سنة (2021) حيث بلغت (48) مليون دينار اردني، و فيما يخص اجمالي الموجودات ازدادت موجودات المصرف بعد عملية الاندماج حيث بلغت سنة (2006)(1741) مليون دينار اردني و لكن في سنوات (2011،2014، 2017، 2019) انخفض اجمالي الموجودات بسبب محاولة المصرف التخلص من الموجودات الثابتة المستهلكة في سنتي (2011 و 2014) اما في سنتي (2017 و 2019) ان سبب انخفاض مجموع الموجودات الثابتة هو سحب عدد من الزبائن ودائعهم من المصرف و الدليل على ذلك انخفاض ودائع الزبائن في السنتين المذكورتين، و فيما يتعلق بألأئتمان الممنوح كان في زيادة مستمرة و لكن في سنوات (2013،2018،2019، 2021) انخفض الائتمان الممنوح بسبب نجاح بعض اصحاب الحسابات الجارية المدينة جعل حساباتهم دائنة، و فيما يتعلق بمتغير الاستدامة ألإئتمانية حيث تم أحتسابه بمجموع متغيرات (الأرباح المدورة و مجموع الموجودات و ألأئتمان الممنوح) إذ يتبين وجود نمو متغير الاستدامة بعد عملية ألأندماج المصرفي عدا سنوات (2011،2014،2017،2019) بسبب الانخفاض الحاصل في متغيرات الدراسة سواء كان الانخفاض في مجموع الودائع او مجموع الموجودات او ألأئتمان الممنوح او الارباح المدورة و هذا يؤكد وجود ارتباط بين ودائع الافراد مع المتغيرات ألاخرى فضلا عن تاثير هذا الارتباط كذلك على المتغيرات.

جدول (3)–:علاقة ألإرتباط و التأثير بين متغيرات الدراسة

المتغير المستقل / المتغيرات المعتمدة	R	R2	F المحسوبة	Sig	Df
مجموع الودائع	0.942**	0.887	124.284	.000	1,15
ألأرباح المدورة	0.551	0.303	6.518	0.02	1,15
مجموع الموجودات	0.919**	0.845	81.936	000.	1,15
ألأئتمان	0.954	0.910	11.191	0.004	1,15
الإستدامة	0.908**	0.825	67.489	.000	1,15

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستناد إلى نتائج الحاسبة الألكترونية.

ويتبين من الجدول (3) مايلي:-

1- بلغ معامل ألإرتباط بين ودائع الزبائن و ومجموع الودائع (0.942) عند مستوى معنوية 5% و هذا ما يفسر وجود علاقة طردية بين المتغير المعتمد مجموع الودائع و المتغير المستقل ودائع الزبائن و بذلك تقبل الفرضية الفرعية ألأولى من فرضية ألإرتباط التي تنص " توجدعلاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين ودائع الزبائن و مجموع الودائع".

2- يتبين من الجدول ذاته وجود علاقة إرتباط طردية بين متغير الارباح المدورة و ودائع الزبائن حيث بلغت قيمة ألإرتباط بين المتغيرين (0.551) عند مستوى معنوية 5% ووفق هذه النتيجة تقبل الفرضية الفرعية الثانية للإرتباط التي تنص " توجدعلاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين ودائع الزبائن و ألأرباح المدورة".

3- بلغت قيمة الإرتباط بين مجموع الودائع و مجموع الموجودات (0.919) و هذا يفسر العلاقة الطردية بين المتغيرين ألإندماج المصرفي و مجموع الموجودات عند مستوى معنوية 5% و أستاندا على هذه النتيجة تقبل الفرضية الفرعية الثالثة لفرضية ألإرتباط الرئيسة التي تنص على " توجدعلاقة ارتباط معنوية ذو دلالة إحصائية بين ودائع الزبائن و مجموع الموجودات".

4- عند ملاحظة الجدول (3) يتبين وجود علاقة إرتباط عند مستوى معنوية 5% و بين ألإندماج المصرفي و ألإئتمان الممنوح و بلغت قيمة إلإرتباط (0.954) و وفق هذه النتيجة تقبل الفرضية الفرعية الرابعة من فرضية الإرتباط التي تنص على" توجد علاقة إرتباط معنوية ذو دلالة إحصائية بين الإندماج المصرفي وألإئتمان الممنوح"

5- يرتبط متغير ألأستدامة ألإئتمانية في المصارف مع متغير الإندماج المصرفي حيث بلغ ألإرتباط بين المتغيرين (0.908) و بهذا تقبل فرضية ألإرتباط التي تنص على " توجد علاقة إرتباط معنوية ذو دلالة احصائية بين ألإندماج المصرفي و الإستدامة ألإئتمانية"

6- يتبين من الجدول (3) وجو تاثير أيجابي لمتغير ودائع الزبائن على مجموع الودائع حيث بلغ قيمة R2 (0.887) و هذا ما يفسر إن متغير ودائع الزبائن يؤثر بنسبة (88.7%) على مجموع الودائع أما النسبة الباقية و البالغة (11.3%) يدل لتاثير متغيرات أخرى على مجموع الودائع لم تتطرق اليها الدراسة و بلغت قيمة F المحسوبة (124.288) عند درجتي الحرية (1و15) و هذا يؤكد قبول الفرضية الفرعية ألأولى لفرضية التأثير التي تنص على " يوجد أثر أيجابي ذات دلالة أحصائية للاندماج المصرفي على مجموع الودائع".

7- يؤثر متغير ألإندماج المصرفي على ألأرباح المدورة بنسبة (30.3%) حيث بلغت قيمة R2 (0.303) و هذا يشير إن التغيرات الحاصلة و بنسبة (30.3%) تعود اسبابها للإندماج المصرفي أما النسبة الباقية البالغة (69.7%) تعود لمتغيرات أخرى لم تتطرق اليها الدراسة و بذلك تقبل الفرضية الفرعية الثانية لفرضية التأثير التي تنص على " يوجد أثر أيجابي ذو دلالة أحصائية للاندماج المصرفي على ألأرباح المدورة" ولكن هذا الاثر لم يكن كبير جدا.

8- يؤثر متغير ودائع الزبائن بنسبة (84.5%) على مجموع الموجودات حيث بلغت قيمة R2 (0.845) و هذا ما يدل إن هناك عوامل اخرى تؤثر على مجموع الموجودات بنسبة (15.5%) لم تتطرق أليها الدراسة و بلغت قيمة F المحسوبة (35.537) عند درجتي الحرية (1و15) هذا يؤكد صحة الفرضية الفرعية الثالثة لفرضية التأثير التي تنص على" يوجد أثر أيجابي ذو دلالة أحصائية للاندماج المصرفي على مجموع الموجودات ".

9- بلغت قيمة R2 لمتغير ألإندماج المصرفي على ألأئتمان الممنوح (0.910) و هذا ما يفسر إن الإندماج المصرفي يؤثر في ألأئتمان الممنوح يتأثر بنسبة (91%) أما النسبة الباقية و البالغة (10%) تعود لمتغيرات لم تتطرق اليها الدراسة و بلغت قيمة F المحسوبة (144.559) عند درجتي الحرية (1و15) هذا يؤكد صحة الفرضية الفرعية الرابعة لفرضية التأثير التي تنص على " يوجد أثر أيجابي ذو دلالة أحصائية للاندماج المصرفي على ألإئتمان الممنوح.

10- يتأثرمتغير الإستدامة ألإئتمانية في المصارف بمتغير ألإندماج المصرفي بنسبة (82.5%) و الدليل إن قيمة R2 بين المتغيرين بلغت (0.825) أما النسبة الباقية و البالغة (17.5%) تعود لمتغيرات أخرى لم تتطرق لها الدراسة و بلغت قيمة F المحسوبة (67.489) عند درجتي الحرية (1و15) و هذا يؤكد قبول فرضية التأثير الرئيسة التي تنص على" تؤثر عمليات الإندماج المصرفي المتمثلة بالمتغير (ودائع الزبائن) في ألإستدامة ألأئتمانية ".

المبحث الخامس

الاستنتاجات و المقترحات

اولا: الاستنتاجات

بعد ألأنتهاء من الدراسة تم التوصل للنتائج الأتية:-

1- رغم وجود القوانين و التشريعات التي تعتبر تسهيلات لعمليات ألأندماج المصرفي و لكن بسبب سوء ألأوضاع السياسية و ألإقتصادية و ألأمنية في العديد من الدول العربية أدى لعزوف العديد من المصارف التجارية خوض تجارب ألإندماج المصرفي .

2- إدت عملية ألإندماج المصرفي التي قام بها مصرف ألأهلي ألأردني لزيادة المؤشرات المعبرة عن إستدامة ألأئتمان حيث أرتفعت الأرباح المدورة بنسبة (8.4%) و اجمالي الموجودات

بنسبة (4%) و إجمالي الإئتمان بنسبة (11%) و إجمالي ودائع الزبائن بنسبة (2.8%) .

3- تؤدي عمليات ألإندماج المصرفي لخلق مصارف تحقق إستدامة بنسبة اكبر من المصارف الصغيرة لأن عمليات ألإندماج المصرفي تؤدي لخلق مصارف اكثر قوة من السابق و تحقق وفورات إقتصادية.

4- يعتبر مدخل مكافحة التعثر من المداخل المهمة لتحقيق ألإستدامة ألأئتمانية في المصارف إذ تؤدي عمليات مكافحة التعثر لتقليص مخصصات الديون المشكوك فيها و هذا يعبر عن مدى قوة المصرف في متابعة و تحصيل القروض الممنوحة و تحقيق ألأرباح منها و بالتالي ألإستمرارية في منح القروض.

5- تعتبر إستراتيجية تنويع الخدمات المصرفية من ألإستراتيجيات المهمة في تحقيق ألإستدامة ألإئتمانية في القطاع المصرفي إذ إن تنويع الخدمات المصرفية من شأنه ان يؤدي لتخفيض المخاطر الناجمة من العمليات ألإستثمارية .

6- تؤدي ألإستدامة الإئتمانية لإرتفاع قيمة أِسهم المصرف المستدام إذ إن ألإستدامة ألإئتمانية تتحقق عندما تكون الإيرادات الإئتمان اكبر من تكاليفه و هذا ما يؤدي لتوزيع ألأرباح على حملة أسهم المصرف و بالتالي زيادة الطلب على أسهمها وهذا كله يجعل المصرف يحقق مكانة جيدة في ذهنية ألأفراد.

7- وجود علاقة إرتباط معنوية بين متغير ألإندماج المصرفي و ألإستدامة ألإئتمانية حيث بلغ معامل ألإرتباط بين متغيرات الدراسة (0.91).

8- تؤثرعمليات ألإندماج المصرفي المتمثلة بودائع الزبائن بشكل إيجابي على الإستدامة ألإئتمانية حيث بلغت قيمة التأثير للإندماج المصرفي في ألإستدامة ألإئتمانية (0.825).

ثانيا: المقترحات

بعد التوصل الى الاستنتاجات في هذه الدراسة يمكن تقديم المقترحات ألأتية للمصارف:-

1- لجوء المصارف للإندماج المصرفي بسبب إن عمليات ألإندماج تساهم في زيادة السيولة لدى المصارف الوليدة من الإندماج المصرفي جراء زيادة الودائع ألأمر الذي يكفل دخول المصارف في مشاريع استثمارية كبيرة فضلا عن زيادة قدرتها في منح القروض.

2- تؤدي عمليات ألإندماج المصرفي لزيادة مجموع الموجودات و هذا يجعل من المصرف الجديد الناتج من عمليات ألإندماج المصرفي محل اهتمام الأفراد إذ كلما زاد مجموع موجودات المصرف يكون للمصرف مكانة اكبر في ذهن ألأفراد لذلك يفضل لجوء المصارف لعمليات الإندماج المصرفي.

3- بهدف زيادة الموارد المصرفية و الحصول على اكبر قدرمن المنافع و سعي أدارات المصارف المندمجة للعمل المشترك و تبادل المعلومات يفضل لجوء أدارات المصارف لأتباع أستراتيجة ألأندماج المصرفي بأعتبارها من ألأستراتيجيات التي تحقق ألأهداف المذكورة.

4- لكي تتوجه المصارف العاملة لتحقيق ألإستدامة في ألإئتمان المصرفي لابد من الإعتماد على الوسائل التكنولوجية بشكل أكبر إذ إن إستخدام الوسائل التكنولوجية من شأنها ان تجعل من المصارف تقديم الخدمات المصرفية على مدار الساعة أو التوجه نحو الصيرفة الذكية التي منِ شانها جعل أجهزة الصرف ألألي تقبل الودائع و عمليات السحب بدلاً من عمليات السحب فقط و تكون عمليات الزبون مع المصرف بإستخدام الموبايل عن طريق ألأنترنيت.

5- يعد ألإندماج المصرفي من السبل الرئيسة التي تحقق ألإستدامة في ألإئتمان المصرفي حيث يؤدي ألإندماج لتحقيق وفورات الحجم و كذلك تخفيض التكاليف وزيادة ألإيرادات.

6- مكن لدول أخرى قريبة من ظروف الاردن كالعراق مثلا الاستفادة من تجارب الاندماج التي حصلت و تم دراستها في هذا البحث لتكون بمثابة محاكاة لهذه الدراسة.

7- ضرورة إجراء عمليات الإندماج المصرفي بين المصارف العاملة في العراق حيث إن العديد من هذه المصارف تعاني من مشكلة التمصرف الصغير.

8- من المفضل إجراء عدد من الدراسات ذات العلاقة مستقبلا ترتبط بمتغيرات أخرى (تحليل العلاقة بين الإندماج المصرفي و الصيرفة الذكية).

قائمة المصادر

المصادر العربية

اولا:التقارير

التقارير السنوية الصادرة من مصرف ألأهلي ألأردني للسنوات (2005-2021) المنشورة في موقع المصرف الالكتروني www.ahli.com

ثانيا:الرسائل والأطاريح

الهاشمي، ليلى عبدالكريم مُحَمَّد عبدالجبار،(2017)،إستدامة ألإئتمان المصرفي خلال ألأزمة المالية 2008 و العوامل المؤثرة فيها دراسة في عينة من المصارف العربية للمدة من 2006-2010،اطروحة دكتوراه،غير منشورة،كلية الإدارة و ألإقتصاد،جامعة الموصل،العراق.

زايدة،دعاء مُحَمَّد،(2006)، التسهيلات ألإئتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني" دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين.

نبيلة،فالي،(2017)،أستراتيجية تأهيل الموؤسسات المصرفية الجزائرية دراسة حالة البنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه، غير منشورة،جامعة فرحات عباس سطيف 1، الجزائر.

ثالثا:المجلات

الجبوري، خليل مُحَمَّد شهاب و المحمداوي،مُحَمَّد جاسم جابر،(2018)، أهمية ألإندماج المصرفي للنهوض بالمصارف العراقية المتعثرة و المتلكئة بإستخدام نموذج الإنحدار اللوجستي، مجلة العلوم ألإقتصادية و ألإدارية العدد 111، المجلد 25.

الطائي،يوسف حجيم سلطان،الجنابي،سجادمُحَمَّد عطية،الذبحاوي،عامر عبدالكريم،(2015)،إدارة الحوكمة و دورها في تحقيق الإستدامة لمنظمات ألأعمال دراسة تحليلية لأراء عينة من القيادات في جامعة الكوفة،مجلة الغري للعلوم ألإقتصدية و الإدارية،العدد 35، مجلد12.

العلياوي، رضا صاحب ابو مُحَمَّد و الجابري،غفران مُحَمَّد عبدالحسين،(2018)، قدرة الأندماج المصرفي في الحد من الفشل المالي دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية الخاصة في العراق، مجلة الغري للعلوم الأقتصادية و ألأدارية، المجلد 5 ، العدد 4. جامعة الكوفة،العراق.

أدم،حديدي و سهام ،لبازو علاءالدين،حفصي،(2021)،ألإستدامة المصرفية و دورها في تحسين أداء المنظومة المصرفية الجزائرية، مجلة دفاتر إقتصادية،العدد2، مجلد 12.

راهي،مُحَمَّد غالي و سلمان،رحيم قاب،(2021)،التحليل المالي لمؤشرات ألإستدامة المصرفية دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية للمدة (2005 – 2019)، مجلة الغري للعلوم ألإقتصادية و ألإدارية، العدد 2، مجلد،17.

رابعا:المؤتمرات و المنتديات

الهندي،خليل،(2013)،نحو إستراتيجية وطنية لتحقيق ألأستدامة المالية لنظام التعليم الجامعي العام الفلسطيني، ندوة برهان الدجاني السنوية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

ريحان،خلود،(2006)، الدمج المصرفي للمصارف العاملة في فلسطين تقييم دمج بنك القاهرة عمان فرع المعاملات ألأسلامية في البنك ألأسلامي الفلسطيني، مؤتمر تنمية و تطوير قطاع غزة بعد ألأنسحاب ألأسرائيلي.

المصادر الاجنبية

First:Thisis

Chakiza, Z., (2015). Analysis of financial sustainability and outreach of microfinance institutions (MFIs) in Zimbabwe: case study of Harare ,Doctoral dissertation, Stellenbosch: Stellenbosch University.

Ek, Sara, (2011), The implications of financial sustainability in the microfinance industry, Master of Science thesis INDEK

Harrison, Mark, (2012), How to make your learning sustainable", Learning Strategy Master Plan - Part 4: Sustainability, Kineo Group.com

Moyo,Zibusiso,(2020), Financial Sustainability Liquidity And Outreach Of Deposit-Taking Microfinance Institutionds: Evidence From Low Income Sub-Saharan Africa, A thesis submitted in fulfilment of the academic requirements for the degree of Doctor of Philosophy, Finance, School Of AccouNnting, Economics And Finance College Of Law And Management, University Of Kwazulu Natal, Kwazulu Natal,SouthAfrica.

Nogales, Juan José Ramos , Zhou, Haoyong & Elshani, Kreshnik, (2020), The Impact of Finance Mergers and Acquisitions on Short-Term Performance of Acquiring Companies in the British Isles, Master Thesis Within Business Administration , Jonkoping University,Sweden

Secound:Journals

Korzeb, Zbigniew &-Medina, Reyes Samaniego,(2019), Sustainability Performance. A Comparative Analysis in the

Benchmarking Progress to Sustainability. Journal of Microfinance, Vol 3,No2.

Third: Researches

Gelder, Jan Willem Van, Myriam Vander Stichele, (2011), Sustainability Criteria in banking rules: How to integrate sustainability in capital requirements, friends of the earth Europe, bank track

Polish Banking Sector, Sustainability Journal,Vol11, No3.

Sujud, Hiyam & Hachem, Boutheina,(2018), Effect of Mergers and Acquisitions on Performance of Lebanese Banks, Journal of Finance and Economics, Issn 1450-2887 Issue 166.

Tucker, M, (2001), Financial Performance of Selected Microfinance Institutions.

پوختە

بانکێن مەزن ل وەلاتێێن پێشکەفتی رولەکێ مەزن دگێرن دبزاڤا ئابورد دا یا وان وەلاتا ەوک ویلایەتین ئیکگرتین ئەمریکی و ژاپون و بریتانیا کو گەلەک بانکین مەزن لێ پەیدا بونە ژبەر کارین ئیکگرتنێ لنافبەرا بانکێن بجویک کو بو یە ئەگەرێ هەبونا بانکێن بهێزتر و پێشکەفتی تر ژ بەرێ، و ژبەر قێ جەندێ قەکولیکا قێ دیاردێ لکومەلگەها مە یا گرنگە و دقێت بهێتە کرن دا کو کەرتەکی بانکی یێ بهێز هەبیتن شیانێن بەردەوامی بونێ و پێشقەجونێ هەبن.

ئەڤ قەکولینە هاتە کرن و هەلسەنگاندن لژێر راستیا بانکێن ئوردنی بریکا بەلاڤ کرنا پسیارا و لایەنان کو دبنە میحوەر دهینە پیشاندان دقەکولینی دا .

ئەڤ قەکولینە هاتە جەسپاندن گ بەنکا ئەلئەهلی یا ئوردنی بریکا شروڤەکرنا راپورتێن دارایی یەن دەرکەتین ژ بانکا لژێر قەکولینێ بو جەند سالێن بەری و پشتی ئیکگرتنێ

قەکولینێ هزر کر کو پەیوەوندیەکا هەی دناڤبەرا ئیکگرتنا بانکی و دومداریا دارایی لبانکا و قەکولین گەهشتە جەند ئەنجاما ژ وان پەیوەندیا هەی دناڤبەرا ئیکگرتنا بانکی و دومداریا دارایی کو دبیتە (0.905)

THE ROLE OF BANKING MERGERS IN ACHIEVING BANK CREDIT SUSTAINABILITY A CASE STUDY OF ALAHLY BANK OF JORDAN

MUFAQ **A**HMED **A**LI **A**LSYDYA and **F**IRAS **M**OHAMEED **F**OUAD **AL**NAQSHABANDY
Financial & Banking Dept, College Of Administration & Financial Sciences , Jihan University- Arbil
Accounting Technical Dept,Technical Administration College,Duhok Polytechnic University

ABSTRACT

Banks Play A Big Role In The Big Countries In The Main Activity Such Us United States ,Japan And Britain And Many Of These Large Banks Appeared Due To Mergers Between Small Banks, Which Led To The Emergence Of Banks That Are More Powerful And Developed Than The Previous Ones, Therefore, Studying This Phenomenon Has Become A Necessity And Should Be Carried Out With The Aim Of The Emergence Of A Banking Sector That Has The Ability To Continue And Grow.

The Study And Its Evaluation Can Be Carried Out In Light Of The Banking Reality In Iraq And By Raising Questions And Aspects Representing Themes That Are Presented During The Study.

The Study Was Applied To The Jordan Alahli Bank Through The Reports Issued By The Study Sample Bank For Years After The Merger, And It Assumed A Significant Correlation Between Banking Merger And Financial Sustainability In Banks. Financial, where The Correlation Coefficient (0.905).

***KEY WORDS*:** Banking Merger ,Credit Sustainability: Bad Loans